المثنى على غير القياس

د. أحمد عبد الجليل إبراهيم

أستاذ مساعد، دراسات لغوية (نحو وصرف)

قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، كلية الآداب والعلوم –قصر خيار، جامعة المرقب

aaishteewi@elmergib.edu.ly

تاريخ استقبال البحث: 2025/12/15	تاريخ القبول: 2025/12/20

الملخص:

تميّزت اللغة العربية عن اللغات الأخرى بالمثنى، فالتثنية خاصة بها وهي أوّل الجمع، وتكون قياسيَّة إذا وافقت الشروط، وما سُمِع عن العرب مثنى بخلاف الشروط، فإنَّه يكون على غير القياس، ثم النظر في هذا المسموع عن العرب هل يجوز القياس عليه أو لا؟، وكذلك النظر في أقوال النحويين فيه؛ حيث إنَّ القاعدة الأصولية تقول: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب.

الكلمات المفتاحية: التثنية – المثنى السَّماعي – تثنية الجمع – المبني على التثنية.

The Dual Form Outside the Standard Rules

Dr. Ahmed Abdeljalil Ibrahim

Assistant Professor, Literary Studies

Department of Arabic Language and Islamic Studies, Faculty of Arts and Sciences - Gasr Khiyar

Elmergib University

aaishteewi@elmergib.edu.ly

Abstract:

The Arabic language is distinguished from other languages by the dual form, as duality is unique to it and represents the first level of plurality. Dual formation is considered regular when it conforms to its established conditions. However, forms that were used by the Arabs in the dual contrary to these conditions are regarded as irregular. Such attested forms are then examined to determine whether analogy may be applied to them or not, along with an analysis of the views of grammarians concerning them. This approach is grounded in the fundamental linguistic principle that states “What is derived by analogy from the speech of the Arabs is itself part of their speech”.

Keywords :Dualization – Irregular (Non-Standard) Dual Forms – Dualizing Plurals – Forms Built on Dualization

المُقَدِّمة:

تتسم اللغة العربية بكثرة مفرداتها وغزارة مادتها اللغوية، ولا غرابة في ذلك فهي لغة التنزيل؛ وأهلها أهل فصاحة وبلاغة، ورسولنا الكريم ـ محمد صلى الله عليه وسلم ـ أفصح العرب، لكن كثرة هذه المفردات صعّبت مهمة النحويين في وضع القواعد، فكثيرًا ما نجد تعارض هذه القواعد بما هو مسموع عن العرب، ومن ذلك المثنى السماعي، وهو المخالف لشروط التثنية، فهذا بحث جمعت فيه المثنى السماعي وأقوال النحويين فيه.

أهداف البحث:

1- التعرّف على المثنى السماعي من خلال استقراء كتب اللغة ما أمكن.
2- جمع المتفرق من المثنى السماعي وجعله في عناوين على النحو الآتي:
   - تثنية الجمع واسم الجمع واسم الجنس.
   - ما جاء مبنيًا على التثنية.
   - ما جاء مثنى على غير مفرده.
3- معرفة آراء النحويين في المثنى السماعي، وهل جوّزوا القياس عليه أو لا؟.

تمهيد:

التثنية في اللغة:

التثنية مصدر للفعل (ثني)، و«الثني من كل شيء ما يثنى بعضه على بعض أطباقًا» الخليل (باب الثاء والنون) 242/8، و«ثنيت الشيء ثنيًا عطفته، وثني الشيء تثنية جعله اثنين». الجوهري (ثني)2294/6، 2295.

والمثنى في الاصطلاح: «اسم ناب عن اثنين اتفقا في الوزن والحروف بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف.» الأشموني 55/1.

الغرض من التثنية:

الغرض منها الاختصار؛ (الأنباري 61) إذ الأصل فيها العطف بالواو، والدليل على ذلك الرجوع إليه في الاضطرار كقول الشاعر:

كَأَنَّ بَينَ خِلْفِهَا والخِلْفِ *** كَشَّةُ أفْعى في يَبِيْسٍ قَفِّ[1]

وقول الآخر:

[1] الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة 1/ 139، 161 وأسرار العربية ص61، وشرح التسهيل 68/1، والتذييل والتكميل 262/1، وتمهيد القواعد 331/1.

الشاهد فيه: قوله: (خلفها والخلف) حيث عدل عن التثنية اضطرارًا.

كأنَّ بَين فَكِّها والفَكِّ *** فأرَةَ مِسْكٍ ذُبِحَتْ فِي سُكِّ[2]

وقوله أيضًا:

لَيْثٌ وَلَيْثٌ فِي مَجَالٍ ضَنْكِ *** كِلَاهُمَا ذُوْ أَنَفٍ وَمَحْكِ[3]

فلا يجوز ذلك في الاختيار، وذكر أبو حيان (263/1) أنه إن وقع مثل هذا في غير الشعر لكان شذوذًا وقال: «والمراجعة إلى العطف في التثنية والجمع من مراجعة الأصول المتروكة.»

شروط المثنى:[4]

يثنى الاسم قياسًا إذا توفرت فيه الشروط الآتية:

1- أن يكون معربًا:

فلا يثنى المبني، وأمَّا نحو: (اللذان، واللتان، وهذان، وهذان)، فهي صيغ وضعت للمثنى، وليست بمثنى حقيقة.

2- أن يكون مفردًا:

فلا يجوز اتفاقًا تثنية المثنى وجمع المذكر السالم وجمع التكسير الذي لا نظير له في الآحاد ك (مساجد ومصابيح)، وسيأتي الحديث عن جمع التكسير واسم الجمع واسم الجنس.

3- ألَّا يكون مركبًا:

فلا يجوز تثنية المركب تركيب إسناد ك (تأبط شرًا، جاد الحق)، وهذا باتفاق النحويين، واختلفوا في المركب المزجي ك(بعلبك)، فذهب الجمهور إلى منعه، وذهب الكوفيون إلى جواز تثنيته، وأما المركب الإضافي ك (عبد الله) فيكون بتثنية المضاف.[5]

4- أن يكون منكرًا:

فلا يجوز تثنية العلم – إلَّا بعد تنكيره – ولا كنايات الأعلام ك (فلان وفلانة)؛ لأنَّها لا تكون إلا معرفة، وكذلك أجمع وجمعاء في التوكيد، ويستثنى من ذلك: جُمَاديين (للشهرين) وعمايتين (لجبلين) فهما علمان حتَّى بعد التثنية، ولذلك لا تدخل عليهما الألف واللام، ولا تضافان. (السيوطي 157/1)

---

[2] الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ص19، 61، وشرح المفصل5 /7، وشرح التسهيل 68/1، وضرائر الشعر ص257، وخزانة الأدب 462/7، 468.

الشاهد فيه: قوله: (فكها والفك)، فجاء بالعطف على الأصل للضرورة.

[3] الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ص62، وشرح التسهيل 68/1، وضرائر الشعر ص257، وخزانة الأدب 462/7، 468.

الشاهد فيه: قوله: (ليث وليث) حيث عدل عن التثنية اضطرارًا، وجاء بالعطف على الأصل.

[4] ينظر في هذه الشروط: همع الهوامع 155/1.

[5] أجاز الكوفيون في المركب الإضافي تثنية الجزأين، ينظر الهمع 156/1.

5- أن يتفق لفظ الاسمين:

فلا يجوز تثنية (محمد وعلي) لعدم جواز الاكتفاء بأحدهما، ولا يجوز تثنية ما لا ثاني له في الوجود على الحقيقة.

شذوذ:

ممَّا جاء مثنى بغير اتفاق لفظ الاسمين قولهم: العمرين في أبي بكر وعمر، والقمرين في الشمس والقمر، والحسنين للحسن والحسين، فهذه التثنية من باب التغليب ولا يجوز القياس عليها. (الأزهري 122/1)

6- أن يُستغنى عن تثنيته:

فلا يجوز تثنية (بعض وسواء) استغناء بتثنية (جزء وسي)، وكذلك أسماء العدد.

7- أن يكون في تثنيته فائدة، فلا يثنى نحو (كل) لعدم الفائدة في تثنيته.

8- ألا يثنى ما يشبه الفعل، كـ (أفعل من).

المثنى على غير القياس (السماعي):

تكون تثنية الاسم قياسًا مطردًا إذا جاء وفق الشروط السابق ذكرها، وإذا خالف الاسم المراد تثنيته هذه الشروط فلا يجوز تثنيته؛ لكن جاء عن العرب ما هو مثنى بخلاف هذه الشروط، وهذا بيانها وأقوال النحويين فيها:

تثنية الجمع واسم الجمع واسم الجنس:

لا خلاف بين النحويين في عدم جواز تثنية جمع المذكر السالم؛ لكي لا يجمع بين علامتي إعراب في كلمة واحدة.

ولا خلاف بينهم أيضًا في جمع التكسير الذي لا نظير له في الآحاد كـ (مساجد ومصابيح)؛ لعدم شبه الواحد، وعمومًا لأن الجمع يتضمن التثنية، فلا فائدة منها. (ابن مالك 105/1)

وجمع التكسير – غير ما ذكر – واسم الجمع واسم الجنس، فالمشهور عن النحويين منع تثنيتها كذلك، ولكن جاءت في كلام العرب مثناة، ومن ذلك ما جاء في التنزيل من قوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِي فِئَتَيْنِ﴾[6] وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ﴾[7]، وجاء في حديث النبي صلى الله عليه وسلم: «مَثَل المُنَافِق كالشَّاة العَائِرَة بَيْنَ غَنَمَيْن.»[8]

وقولهم: «لِقَّاحَان سَوْدَاوَانِ»[9]، وقول الشاعر:

---

[6] سورة آل عمران الآية 13.

[7] سورة الأنفال الآية 41.

8 الحديث في صحيح مسلم كتاب صفات المنافقين وأحكامهم 4/ 2146، ولفظه: «مثل المنافق كمثل الشاة العائرة بين الغنمين، تعير إلى هذه مرة، وإلى هذه مرة.»

[9] ينظر الكتاب 623/3، والأصول في النحو 33/3، وكتاب الشعر ص122.

تَبَقَّلَتْ مِنْ أَوَّلِ التَّبَقُّلِ *** بينَ رِمَاحَي مَالِكٍ وَنَهْشَلِ10

وقول الآخر:

لأَصْبَحَ القَوْمُ أَوْبَادًا وَلَمْ يجِدوا *** عِنْدَ التَّفَرُّقِ فِي الهَيْجَا جِمَالَيْنِ11

فهل يجوز القياس على ما سمع في التثنية؟، هذا هو محل خلاف النحويين؛ حيث إنهم ذهبوا في ذلك مذهبين:

الأول: منع القياس على المسموع وهو ما نُسب إلى جمهور النحويين، ذكر ذلك أبو حيان فقد جاء في شرح التسهيل221/1: «...وظاهر هذا الكلام أن التثنية تكون فيما ذكر، وأن ذلك مقيس فيما ذكر؛ إذ أورد تثنية الجمع واسم الجمع واسم الجنس مورد تثنية الواحد، وليس كذلك، بل تثنية الواحد هي المقيسة، وأما الثلاثة فلا تنقاس التثنية فيها: أما الجمع كجمال وجمالين فإنهم نصوا على أن ذلك لا يجوز إلا في ضرورة شعر أو نادر كلام.»

الآخر: جواز القياس على المسموع، وجَعْل تثنيتها قياسًا مطردًا، وهو ما صرح به ابن مالك (59/1)، قال في شرح التسهيل: «جعل الاسم أولى من جعل الواحد، لأن المجعول مثنى يكون واحدًا كرجل ورجلين، ويكون جمعًا كجِمال وجِمالين، ويكون اسم جمع كرَكب ورَكبين.» فبصريح عبارة ابن مالك نُسب إليه هذا الرأي، ولم أجد أحدًا – فيما اطلعت عليه – نسبه لغير ابن مالك.

وإذا أنعمنا النظر في أقوال النحويين لم نجد ابن مالك منفردًا بهذا الرأي، قال سيبويه 623/3:

«... وقالوا: إبلان؛ لأنه اسم لم يكسَّر عليه، وإنمَّا يريدون قطيعين، وذلك يعنون، وقالوا: لقاحان سوداوان جعلوهما بمنزلة ذا، وإنما تسمع ذا الضرب ثم تأتي بالعلة والنظائر، وذلك لأنهم يقولون لقاحٌ واحدةٌ، كقولك: قطعةٌ واحدة، وهو في أبلٍ أقوى؛ لأنه لم يكسَّر عليه شيء.»

وجاء في شرح المفصل: «وقد يثنى الجمع على تأويل الجماعتين والفرقتين ...» ثم قال بعد أن أورد الشواهد: «فالتثنية تدلّ على افتراقها قطيعَيْن، ولو قال: "لِقاحٌ"، أو"جِمالٌ"، لَفُهم منه الكثرةُ، إلا أنّه لا يدلّ على أنّها مفترقةٌ قطيعين.» ابن يعيش 207/3-209.

وقال الرضي: «ويجوز تثنية اسم الجمع والمكسّر غير الجمع الأقصى، على تأويل فرقتين، قال: لنا إبلان فيهما ما علمتو، وقال: لأصبح القوم .. ولا يجوز: لنا مساجدان» الرضي 363/3.

---

[10] الرجز لأبي النجم في شرح كتاب سيبويه للسيرافي 94/2، 367/4، وشرح المفصل 208/3، وشرح التسهيل لابن مالك 393/2، وخزانة الأدب 580/7.

الشاهد فيه: تثنية اسم الجمع (رماح).

[11] البيت من البسيط وهو لعمرو بن العداء الكلبي في خزانة الأدب 579/7، وبلا نسبة في شرح كتاب سيبويه للسيرافي 94/2، 367/4، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص121، وشرح المفصل 208/3، وخزانة الأدب 580/7.

الشاهد فيه: تثنية جمع التكسير في قوله: (جمالين).

ويمكن ترجيح جواز القياس على ما جاء في تثنية الجمع لسببين:

الأول: كثرة الشواهد من كلام العرب نظمًا ونثرًا.

الآخر: أنَّ في التثنية فائدة لا تكون في الجمع كما بين ذلك ابن يعيش.

ما جاء مبنيًا على التثنية:

جاء في كلام العرب كلمات مبنية على التثنية – لم يستعمل لها مفرد – ومن ذلك:

1- **(مذروان)** قال عنترة بن شداد:

أَحَوْلِي تَنْفُضُ اسْتُكَ مِذْرَوَيْهَا *** لِتَقْتُلَنِي فَهَا أَنَا ذَا عُمَارَا[12]

فجاءت (مذرويها) لأنها مبنية على التثنية – أي لم يستعمل لها مفرد – ولو استعمل لها مفرد لكان (مذرى) وكان قياس تثنيتها (مذريان)، فألفها منقلبة عن ياء؛ لأنها وقعت رابعة طرفًا، فهذا دليل على أنه لم يستعمل لها مفرد. المبرد 164/2، والسيرافي 303/5.

2- (ثنايان):

ومن ذلك قولهم: علقه بثنايين، وكان القياس فيها (ثناءين)؛ لكنها جاءت مبنية على التثنية فلم يستعمل لها مفرد، قال سيبويه 392/3: «وسألت الخليل عن قولهم: عقلته بثنايين وهنايين، لم لم يهمزوا؟ فقال: تركوا ذلك حيث لم يفرد الواحد ثم بنوا عليه، فهذا بمنزلة السَّماوة.»

3- (خصيان، وأليان):

فهذه أيضًا مبنية على التثنية؛ لأنه لم يستعمل منه (خصي، وألي)، ولو كانت من (خصية، وألية) لوجب القول في تثنيتها: (خصيتان، وأليتان)، (سيبويه 387/4، والمبرد 41/3) قال الشاعر:

قَدْ حَلَفَتْ بالله لا أُحِبُّهُ *** إن طالَ خُصْياهُ وقَصُرَ زُبُّهُ[13]

وقال الآخر:

تَرْتَجُّ أَلْياهُ ارْتِجاجَ الوَطْبِ[14]

---

[12] البيت من الوافر وهو لعنترة بن شداد في الكامل في اللغة والأدب 86/1، وسر صناعة الإعراب 134/2، وشرح التسهيل لابن مالك 94/1، وخزانة الأدب 514/7، وبلا نسبة في شرح السيرافي 139/4، 303/5.

الشاهد فيه قوله: (مذرويها) حيث جاءت مثناة ولم يستعمل لها مفرد.

[13] الرجز بلا نسبة في أدب الكاتب ص410، وجمهرة اللغة (بزز) 69/1، ولسان العرب (زأب) 445/1، وخزانة الأدب 404/7.

الشاهد فيه قوله: (خصياه) فهي مثنى (خصي) وهي غير مستعملة.

[14] الرجز بلا نسبة في المقتضب 41/3، والصحاح (ألا) 2271/6، والمقاصد الشافية 447/6.

الشاهد فيه قوله: (ألياه) فهي مثنى (ألي) وهي غير مستعملة.

4– المصادر المثناة:[15]

خرجت التثنية في هذا الباب عن معناها الاصطلاحي، فالمراد بها في هذا الباب: التكثير والمبالغة في الشيء، قال ابن يعيش: «فجعلت التثنية علمًا لذلك لأنها أول تضعيف العدد وتكثيره.» ابن يعيش 290/1.

وتتميز هذه المصادر بأشياء:

الأول: أنها لا تكون إلا مصادر منصوبة، فهي نائبة مناب الفعل.

الثاني: أنها لا تكون مثناة إلا عند إضافتها.

الثالث: أن أغلب هذه المصادر لم يستعمل له مفرد. (سيبويه 348/1، والمبرد 224/3، وابن يعيش289/1.)

الرابع: أنها سماعية فلا يجوز القياس عليها، فلا يجوز نحو: إعانتيك، ولا حضوريك بمعنى إعانة بعد إعانة، وحضور بعد حضور. السامرائي 176/2.

ومن هذه المصادر: (لبيك، وسعديك، ودواليك، وهذاذيك، وحواليك، وحنانيك).

- **لبيك وسعديك:**

ألبَّ فلان على كذا: أي داوم على الشيء فلا يفارقه ولا يقلع عنه، وسعديك معناها: مساعدة بعد مساعدة، فهو مأخوذ من المساعدة والمتابعة، قال سيبويه: (1/ 353): «حدّثنا أبو الخَطّاب أنّه يقال للرجل المداوِمِ على الشيء لا يفارِقه ولا يُقلِعُ عنه: قد أَلَبَّ فلانٌ على كذا وكذا، ويقال: قد أَسْعَدَ فلانٌ فلانًا على أمره وساعَدَه، فالإلبابُ والمساعَدةُ دنو ومتابعة: إذا ألبَّ على الشيء فهو لا يفارِقُه، وإذا أَسعده فقد تابَعَه، فكأَنّه إذا قال الرجلُ للرجل: يا فلانُ، فقال: لَبَّيك وسَعْدَيْك، فقد قال له: قُرْبًا منك ومتابعة لك، فهذا تمثيل وإن كان لا يُستعمل في الكلام، كما كان بَراءَةَ الله تمثيلاً لسبحانَ اللهِ ولم يُستعمل.»

وذكر (أبو حيان 181/7) أن سعديك لا يستعمل وحده، بل مع لبيك، أما لبيك فيجوز مجيؤه وحده.

- **دواليك:**

أي: مداولة بعد مداولة، والمداولة هي المناوبة، (ابن يعيش 1/ 293) قال عبد بني الحسحاس:

إذا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بالبُرْد مِثْلُهُ *** دَوَالَيْكَ حتّى لَيْسَ لِلْبُرْد لَابِسُ16

(قال سيبويه 1/ 351): «ومعنى " تثنية " دَوالَيْكَ أَنَّه فِعْلٌ من اثنينِ، لأنّي إذا داولتُ فمن كلِّ واحدٍ منَّا فعل.»

- **هذاذيك:**

[15] بوَّب لها سيبويه في كتابه 348/1 "باب ما يجيء من المصادر مثنى منتصبًا على إضمارِ الفعل المتروكِ إظهارُه".

[16] البيت من الطويل وهو لعبد بني الحسحاس في الكتاب 350/1، وشرح المفصل 293/1، والمقاصد الشافية 61/4،

ومعناه السرعة في القراءة وفي الضرب، فهو مأخوذ من هذَّ يهذُّ هذًا. (السيرافي 239/2)، قال الراجز:

ضَرْبًا هذاذَيْك وطَعْنًا وَخْضَا[17]

- **حواليك:**

ومعناها: الإحاطة من كل وجه. السيرافي 239/2.

- **حنانيك:**

ومعناها تحننًا بعد تحنن، (سيبويه 1/ 348): قال طَرَفة بن العبد:

أَبا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فاسْتَبْقِ بَعْضَنا *** حَنَانَيْكَ بعضُ الشرِّ أَهْوَنُ من بَعْضِ[18]

وقد يأتي مفردًا كما في قوله تعالى: ﴿وَحَناناً مِن لَّدُنَّا﴾[19] وقول الشاعر:

فَقَالَتْ حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَاهُنَا *** أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفُ[20]

ما جاء مثنى على غير مفرده:

فقد جاء في تثنية ضِبْعَان للمذكر وضَبُع للمؤنث قولهم: (ضَبُعَان) للمثنى المذكر والمؤنث غلّبوا المؤنث على المذكر، وكان قياس تثنية ضبعان: ضبعانان، (قال ابن مالك 90/1): «ومن الاستغناء بتثنية عن تثنية قولهم في ضَبُع وضِبْعان: ضَبُعان، ولم يقولوا: ضبعانان، وهو القياس، كما يقال في: امرئ وامرأة، وابن وابنة: امرآن وابنان.»

النتائج:

يمكن تلخيص أهم نتائج البحث في الآتي:

1- الغرض من التثنية الاختصار، والأصل فيها العطف بالواو، ولا يجوز الرجوع إليه إلا في الاضطرار؛ لأنه من الأصول المتروكة.

---

[17] هذا بيت من الرجز المشطور وهو للعجاج في شرح المفصل 294/1، وشرح التصريح 695/1، وخزانة الأدب 106/2، وبلا نسبة في الكتاب 350/1، وشرح السيرافي 239/2.

الشاهد فيه: مجيء هذاذيك من المصادر المثناة والمقصود منها المبالغة في الشيء.

[18] البيت من الطويل وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص53، والكتاب 348/1، والكامل في اللغة والأدب 148/2، وبلا نسبة في المقتضب 224/3.

الشاهد فيه: (حنانيك) فهو مصدر منصوب نائب عن فعله جاء مثنى والغرض التكثير والمبالغة.

[19] سورة مريم الآية 13

[20] البيت من الطويل وهو لمنذر بن درهم الكلبي في خزانة الأدب 112/2، وبلا نسبة في الكتاب 320/1، 349، والمقتضب 225/3، والكامل في اللغة والأدب 147/2، وشرح السيرافي 212/2/ 237، وشرح المفصل 290/1، وشرح التسهيل لابن مالك 287/1، والتذييل والتكميل 314/3، و178/7، والمقاصد الشافية 101/2، وهمع الهوامع 111/2.

الشاهد فيه: مجيء (حنان) مفردًا.

2- للمثنى شروط يجب أن تتوفر لتكون التثنية قياسًا مطردًا.

3- لا يجوز تثنية جمع المذكر السالم، وجمع التكسير الذي لا نظير له في الآحاد.

4- اختلف النحويون في تثنية جمع التكسير واسم الجمع واسم الجنس، وهل يجوز القياس على ما سمع تثنيته منها، فذهب قسم إلى منع ذلك، وهو ما صرح به أبو حيان، وذهب قسم آخر إلى جواز القياس على المسموع، وهو ما صرح به ابن مالك.

5- جاءت كلمات عن العرب مبنية على التثنية أي: لم يستعمل لها مفرد، ومنها: (مذروان – ثنايان –خصيان – أليان – المصادر المثناة).

6- خرجت المصادر المثناة عن معنى التثنية إلى معنى المبالغة والتكثير.

7- لا تكون المصادر مثناة إلا عند إضافتها.

8- أغلب المصادر المثناة لم يستعمل لها مفرد.

9- لا يجوز القياس على المصادر المثناة، والوقوف على المسموع منها فقط.

10- من الأسماء ما سمعت تثنيته على غير مفرده وهو (ضَبُعان).

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.
1. ابن السراج، المتوفى 316هـ، (الأصول في النحو) تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
2. ابن جني، المتوفى: 392هـ، (الخصائص)، عالم الكتب – بيروت، تحقيق : محمد علي النجار.
3. ابن جني، المتوفى: 392هـ، (سر صناعة الإعراب)، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة: الأولي 1421هـ-2000م
4. ابن عصفور (المتوفى: 669هـ) (ضرائر الشعر)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، 1980م.
5. ابن قتيبة، المتوفى ٢٧٦هـ، أدب الكاتب (أو) أدب الكتّاب، المحقق: محمد الدالي، الناشر: مؤسسة الرسالة.
6. ابن مالك، المتوفى: 672هـ، (شرح تسهيل الفوائد): تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (1410هـ - 1990م).
7. ابن يعيش، المتوفى : 643هـ، (شرح المفصل)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م.
8. أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٠٦ - ٢٦١هـ) (صحيح مسلم) المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥م.
9. أبو الفضل محمد بن مكرم بن على، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى، المتوفى: 711هـ، (لسان العرب)، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - 1414 هـ .

10. أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، المتوفى ٣٢١هـ، (جمهرة اللغة) المحقق: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.
11. الأزهري، المتوفى: 905هـ، (شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو)، دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى 1421هـ- 2000م.
12. الأُشْمُوني، المتوفى: 900هـ، (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى 1419هـ- 1998م.
13. الأنباري (أسرار العربية)، (ت: 577هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة: الأولى 1420هـ- 1999م.
14. البغدادي، المتوفى: 1093هـ، (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، 1418هـ - 1997 م
15. الجوهري، المتوفى ٣٩٣هـ، (الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية) ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
16. الخليل بن أحمد، المتوفى ١٧٠هـ، (كتاب العين) المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.
17. ديوان طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي أبو عمرو الشاعر الجاهلي (ت ٥٦٤ م) المحقق: مهدي محمد ناصر الدين الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
18. الرضي، المتوفى: 686 هـ، (شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب)، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، تاريخ الطبع: 1395 - 1975 م، جامعة قار يونس – ليبيا.
19. السامرائي، معاني النحو، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م.
20. سيبويه المتوفى: 180هـ، (الكتاب)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، 1408 هـ - 1988م.
21. السيرافي، المتوفى 368هـ، (شرح كتاب سيبويه) تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الطبعة الأولى 2008م، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان.
22. السيوطي، المتوفى: 911هـ، (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.
23. الشاطبي، المتوفى 790هـ (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية) ، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون/ معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى مكة المكرمة، الطبعة الأولى 2007م.
24. الفارسيّ، المتوفى ٣٧٧هـ، (كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب) تحقيق وشرح: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

25. المبرد، المتوفى: 285هـ، (الكامل في اللغة والأدب) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة، الطبعة: الطبعة الثالثة 1417 هـ - 1997م.

26. المبرد، المتوفى: 285هـ، (المقتضب)، ، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. – بيروت.

27. ناظر الجيش، المتوفى: 778 هـ، (شرح التسهيل) المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، 1428هـ..